

نماذج من أوهمام النقّاد المشاركة في الرواية المغاربة

للأستاذ : إبراهيم الصديق

يعتبر هذا الموضوع القديم الجديد معا ، مما يلفت نظر المغربي حين يقرأ لمشرقي شيئا ما عن المغرب والمغاربة ، ومع أن شعور أهل المغرب – ومن قديم الزمان – يكاد موحدا نحو هذه الظاهرة فلم أر من أولاهها حقها من العناية والبحث ، الا تنفا هنا وهناك . والواقع انه لا يمكن بحث هذا الموضوع والاحاطة بجميع جوانبه في مقال أو اثنين ، بل يتطلب دراسة مستفيضة تستبطن أسباب هذه الظاهرة ، وتجلي العوامل التي أدت الى بروزها منذ مئات السنين الى الآن ، وباعتبار ان هذا المقال يخص أحد جوانبها فقط ، فلا بأس من تسليط بعض الاضواء عليها بصفة عامة عبر « مدخل » يكشف ولو بصفة مجملة : موقف المغاربة من المشاركة ، والمشاركة من المغاربة ، ويتعرف منه على أسباب الموقفين . ولهذا قسمت هذا البحث الوجيه الى قسمين : المدخل الى الموضوع . والنماذج :

القسم الاول : المدخل الى الموضوع :

يدرك الباحث المتفحص دون عناء ، ان علماء المشرق الذين لم يدخلوا اقطار المغرب كالاندلس ، والمغرب الاقصى وما اليهما ، يقعون في أوهمام غير

سيرة ، عند ما يتحدثون عن المغرب وتاريخه ورجاله ، باستثناء قلة منهم ، كالحافظ أبي الطاهر السلفي نزيل الاسكندرية والمتوفى بها سنة 575 هـ . فقد كان له اتصال وثيق بالمغرب وأهله . وبيته يعتبر قبلة الحجاج والطلاب والتجار من المغاربة ، وكأنه « بيت مغرب » . وكان يعرف أحوال المغاربة وأسرهم وأنسابهم ، والناهبين من علمائهم . ومن لم يرحل منهم كانوا يكتبونه ويكتبهم يجيزهم ويستجزهم . والحاج منهم كان يعتبر من تمام حجه زيارة السفلي وحضور مجالسه ، ويمكن عده بمثابة حلقة وصل بين المشرق والمغرب ، فأسانيد المشاركة الى المغاربة يمر أغلبها من طريقه ، والعكس صحيح .

وكالسيد محمد مرتضى الزبيدي من المتأخرين . فقد كان له هو الآخر اتصال غير عادي بالمغرب والمغاربة . وبينه وبينهم مكاتبات . وله منهم زيارات فحصل له من ذلك تعرف كاشف على المغرب وأهله . بخلاف غيره من علماء المشرق الذين استغلق عليهم المغرب لأسباب سنحاول التعرف على بعضها فيما بعد . وهذا على عكس المغاربة بالنسبة الى المشرق والمشاركة ، كما

سيتضح من مناقشة أبي العباس المقري في قوله : « ... على أن ابن خلكان وغيره من المشاركة ، ربما يقع لهم الفلظ في تاريخ أهل المغرب لعبد الديار وغير ذلك مما لا يخفى على من مارس علم التاريخ ، كما أن كثيرا من المغاربة لا يحرون تاريخ المشاركة لما ذكرناه ، ولذا قال شيخ الاسلام ابن حجر في « انباء الفهر بأبناء العمر » حين عرف ابن خلدون : ... وصنف التاريخ الكبير في سبع مجلدات ... ولم يكن مطلعا على الاخبار على جليتها ولا سيما اخبار المشرق ، وهذا بين لمن نظر في كلامه » (1) .

ويمكن تحليل كلام المقري هذا الى ثلاثة عناصر :

- 1 (غلط المشاركة في المغرب وأسبابه .
- 2 (تناول المغاربة لقضايا المشرق وتاريخه ورجاله .
- 3 (قضية ابن خلدون .

(1) « أزهار الرياض في أخبار عياض » للمقري 1 / 25 ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة .

العنصر الاول : غلط المشاركة في المغرب واسبابه :

أولا : غلط المشاركة في المغرب :

تدل التجارب والدراسات على أن غالب الوقائع والاحداث التاريخية وكذلك ما يسطر في كتب تراجم الرجال من عرض لاعمالهم وتقويم لاحوالهم . كل ذلك يكتنفه حالتان : حالة يكون فيها الحدث او مضمون الترجمة ظاهرا بينا واضحا متسلسلا تسلسلا منطقيا لا لبس فيه . ولا غموض ، وحالة يكون فيها ذلك مشتبها ومتاخلا ، وظاهر التناقض غير منسجم ولا مترابط ، بحيث يدرك الباحث أن ما هو مسطرا امامه ، له خلفيات تحتاج الى بحث وتعمق لادراك خفاياه وربط حلقاته .

هذه الحالة الثانية ، عند ما تلبس احداث المغرب او ترجمة أحد رجاله ويتناولها المشاركة بالبحث فانهم يحجمون عن الفحص والمقارنة والتدقيق ، واستخدام القواعد التي اصولها هم انفسهم للتمييز بين المشتبهات ، والفصل بين المتداخلات والوصول الى الحقائق على ما هي عليها بل يمرون عليها مر الكرام ولا يكلفون انفسهم عناء البحث حسب المنهج الذي يسرون عليه عندما تعترضهم مثل هذه الحالة بالمشرق وسيضح كل هذا عند عرض النماذج ، ولا شك أن للمشاركة عذرهم في ذلك ، لان عوامله متعددة كما سيظهر مما يأتي :

ثانيا : اسباب غلط المشاركة في المغرب . . واهمها فيما يبدو :

1 () عدم اتقان اغلب المشاركة للخط المغربي ، فتشتبه عليهم الاسماء والانساب وخاصة المتقاربة في الرسم ، وقد وضع العلماء كتباً عديدة للتمييز بين المتشابه من الاسماء والانساب والكنى والمؤتلف خطأ والمختلف نطقا . الخ . الا أن ذلك عندما يتعلق بالمغرب يعوق الخط المغربي مع الاسباب الباقية عن تحريره .

2 () تأخر وصول كتب المغاربة الى المشرق ، على عكس كتب المشاركة التي تصل - في غالب الاحوال - الى المغرب في عصر مؤلفيها أو بعده بقليل . حيث تقرا على مؤلفيها أو على من قرأها عليهم . وينتج عن تأخر وصول كتب المغرب الى المشرق :

١ - تداول الكتاب بين أيدي النساخ فيقع فيه التبديل والتحريف .

ب - انطماس معالم النسخ الاصلية بالمحو والرطوبة وغير ذلك من الافات .

ج - عدم تحليل الوقائع والاحداث المغربية تحليلًا معقولا باستقصاء اسبابها من المصادر التي تحكي القول ومعارضه ليتمكن تكوين فكرة شاملة عن الواقعة . فقد يصل الى المشرق كتاب يحمل وجهة نظر معينة عن واقعة ما بعد خمسين سنة من وقوعها ، او تصل ترجمة رجل على شكل . ثم يصل كتاب آخر يحمل وجهة نظر مغايرة . او الترجمة على شكل آخر بعد مائة سنة او قد لا يصل - وهكذا تبقى افكار المشاركة ومعلوماتهم عن المغرب والمغاربة ناقصة غير شاملة ولا محددة . ومعلوم ان تقويم رجل او حدث لا يكون تاما الا اذا استوفى عناصر من أهمها الاحاطة بسائر الظروف والملابسات . والمقارنة بين الاقوال المتعارضة . في كل ترجمة او حدث . ثم انه جرت عادة المؤلفين ان ينقلوا عن بعضهم . وخاصة ما كانت مصادره شحيحة كأخبار المغرب وتراجم رجاله . فاذا غلط مشرقى في امر مغربي نقل المؤلفون المشاركة الفلظ كما هو وتدوول بينهم . وربما نقله بعض المغاربة عنهم كذلك .

3) اخذ المشاركة اكتب المغاربة - غالبا - على انها وجادات او بالاجازة العامة ، دون قراءتها على مؤلفيها او على من قراها عليهم . وبذلك يفوتهم تلافى ما تقدمت الاشارة اليه من نقص . ولا يدققون في ضبط التواريخ والانساب والاسماء والوقائع .

4) بعد الديار وصعوبة وسائل الاتصال . وابتعاد المغرب عن مراكز الاحداث المهمة في الشرق وقلة ما كتب عنه وعن تاريخه ورجاله . او عدم وصول ما كتب منتظما وموثقا الى المشرق كما تقدم .

ومع كل هذا فلا تنكر جهود علماء المشرق . وخاصة نقاد الحديث منهم في محاولة التعرف على احوال رجال المغرب باعتبار معرفة احوال الرجال من اهم وظائفهم ، بما تيسر عندهم من مصادر على علاقتها والحق انهم استفرغوا وسعهم وطاقتهم في ابراز تراجم المغاربة على النحو الذي نرى في كتبهم رغم كل ما تقدم . وعذرهم في اوهامهم قائم لا محالة . ويكفي انه لولا جهودهم في هذا الصدد لبقى العديد من علماء المغرب وأئمة مجهولين او لا يعرف عنهم الا القليل .

وكتب الحافظ الذهبي وحده كافية في تجسيد هذا المعنى بكل أبعاده ،
رغم اوهاماها الكثيرة ، كما سيتضح من النماذج .

العنصر الثاني : تناول المغاربة لقضايا المشرق وتاريخه ورجاله .
وفي ذلك يقول المقرئ : « كما ان كثيراً من المغاربة لا يحرمون تاريخ
المشرق » ، مستشهداً بكلام ابن حجر في ابن خلدون .

اما كلام ابن حجر في ابن خلدون فهو واقعة عين واستثناء كما سيأتي
في العنصر الثالث .

واما أن المغاربة لا يحرمون تاريخ المشاركة ، فهذا ما لا يوافق عليه
المقرئ لعدة عوامل تمكن الإشارة الى أهمها على سبيل الاجمال ثم على
سبيل التفصيل .

اولاً : على سبيل الاجمال :

باعتبار ان المشرق هو مهبط الوحي ، وبأقطاره استقر معظم الصحابة
الذين نقلوا القرآن والسنن عن رسول الله (ص) ، وتلقى عنهم تابعوهم
وتابعو تابعيهم ، ثم تلامذتهم من بعدهم ، وبه كان الخلفاء الراشدون وما
ظهر في وقتهم من أحداث عظيمة ، وهو منشأ الأئمة الكبار في مختلف
العلوم الاسلامية ، ثم به مكة والمدينة مقصد الحجاج والزوار ، فلا ريب ان
المغربي اذا اراد ان يكمل فرائض دينه ، ويتقن لغة كتابه ، ويتلقى العلوم من
مصادرها الاصلية وتعلو روايته ، فعليه ان يرحل الى المشرق لتحقيق كل
ذلك ، وما لا يحصى من المنافع التي تعود عليه في دينه وثقافته ، وهكذا
صب المغاربة اهتمامهم الكلي على المشرق يدرسون تاريخه ، ويحللون
أحداثه ، ويحفظون اسماء رجاله وانسابهم وأشعارهم ويحيطون بتراجمهم ،
مع قدر كبير من الاستيعاب والضبط والثبوت فشدوا الرحال الى المشرق ،
ومنهم من شد أكثر من رحلة ، وتقصوا حقائق الاخبار في اماكنها ، ورووا
الكتب عن مؤلفيها ، او عن ثقات من رواها عنهم ، محاولين ما أمكنهم تلافي
النقص الذي يسببه لهم بعد ديارهم عن مركز الأحداث الاسلامية الكبرى .

وكان رائدهم - دائماً - هو الاعتناء الفائق بتحقيق الروايات
والتواريخ ، وضبط الاسماء والالفاظ وتصحيح النسخ ، واستبعاد الأخطاء ،

والتمييز بين المشتبهات ، حتى فاقوا المشاركة في هذا الصدد ، واعتبروا متشددين في اعتبار الضبط الى حد التزم ، بل ربما عاد عليهم تشددهم بنقيض قصدهم ، فالعلو الذي ينشدونه قد اضاعوه بسبب ردهم للروايات لادنى هفوة تصدر من راو فيما يرجع الى الضبط ، وقد لاحظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة الحافظ ابن الفخار المالقي ، ان المفارقة نازلون في اسانيدهم وبين الحافظ السخاوي في « فتح المغيث » سبب هذا النزول فقال : « ان العلو المعتبر عند المفارقة هو علو الصفة لا علو المسافة » (2) . ولعل ذلك يفسر لنا قول القاضي عياض في باب ضبط اختلاف الروايات من « الالمام » : « والناس مختلفون في اتقان هذا الباب ، ولاهل الاندلس فيه يدليست لسواهم » ونقل في ترجمة شيخه ابي جعفر بن المرخي المتوفى سنة 533 من « الفنية » عن ابي علي الجبائي قوله فيه وفي ابي بكر بن مغوز المعافري : « ليس من هنا الى مكة في هذا الباب مثلهما » .

ويكفي ان نستشهد في هذه العجالة بمثال واحد على تشدد المفارقة في الضبط وعدم تساهلهم فيه ، توجد منه العشرات في كتبهم : ترجم ابن الار في « التكملة » للحافظ الاندلسي الكبير ابي العباس النبائي المعروف بابن الرومية الاشبيلي - وله شأن عظيم عند حفاظ المشرق كما سيأتي قريبا - وبعد ان وصف حفظه واطلاعه وتمكنه في علم الحديث ، قال : « رأيت ولقيته غير مرة ولم اخذ عنه ولا استجزته » وتبحث عن سبب هذا الترك من ابن البار لهذا الرجل رغم طوافه بالمشرق وحصوله على روايات عالية ، ما حلم بها ابن البار في الاندلس ؟ فتجد انه قال قبل ذلك في ترجمته : « وغيره اضبط منه » . وهذه العبارة لا يخطر على بال مشرقي ان يتحامى مثل النبائي من اجلها ، لانها تصنف عندهم في مراتب الجرح الخفيفة حتى ان بعضهم لم يعتبرها جرحا باعتبار انه ما من راو الا وغيره اضبط منه في شيخ او بلد ، فمالك مثلا اضبط في الحجازيين منه في العراقيين ، وهو اضبط في الزهري من الليث ، والليث اضبط في المصريين منه ، وشعبه اضبط في العراق منهما ، وهكذا .

(2) علو المسافة هو تقليل عدد الوسائط من غير نظر الى حال الراوي وعلو الصفة هو النظر الى حال الراوي اولا وبالذات ، وتمكنه او عدم تمكنه في باب الضبط ، كان يكون احفظ او اتقن او اقدم سماعا او ملازمة لشيخه وهكذا مع مراعاة بقية شروط الصحة .

وباعتبار هذا التشدد في الضبط ، كان المغاربة الذين لم تيسر لهم الرحلة الى المشرق كابن عبد البر ، وابي علي الجياني والقاضي عياض وابن القطان ، وابن الابار ، أكثر ضبطا وأشد تحريا فيما يرجع الى المشرق والمشاركة ممن رحل ، حتى لا يدخلوا من هذه الناحية .

ثانيا : على سبيل التفصيل :

ويمكن الاكتفاء هنا - على سبيل المثال لا الحصر - بعرض قل من كثر من مؤلفات المغاربة التي تخص المشرق وأخباره وتراجم رجاله ، وسنرى منها ما يستدرك على المشاركة أخطاءهم في هذا المجال ويحقق ويضبط الوقائع والتواريخ والأنساب المشرقية ، والحال ان عددا من مؤلفيها لم يرحلوا الى المشرق ، فمنها :

« تاريخ في المحدثين » لابني عمر أحمد بن سعيد ابن حزم الصدقي المنتجيلي المتوفى سنة 350 هـ ، وهو خاص بالرواية المشاركة وقد قال فيه ابن حزم في « رسالة تفضيل الاندلس » : « ما وضع في الرجال احد مثله ، الا ما بلغنا من تاريخ محمد ابن موسى العقيلي ، وأحمد بن سعيد هو المتقدم في التأليف ، القاسم في ذلك .

— « الذيل على تاريخ البخاري » لمسلمة بن القاسم القرطبي المتوفى سنة 353 ، اشترط الا يذكر فيه الا من اغفلهم البخاري ، فاستدرك عليه رجالا ما عرفوا وعرفت أحوالهم الا من جهته ، كما نجد النقول عنه بكثرة في كتب حفاظ المشرق ، وقد عدل وجرح وأزال الجهالة عن رجاله ، وقال الحافظ ابن حجر عن مؤلفه : « انه رجل كبير القدر » .

— ما روى الكبار عن الصغار « لنفس المؤلف » .

— « المؤلف والمختلف » للحافظ ابن الوليد بن الغرضي ، وتوجد النقول ايضا عنه بكثرة في كتب المشاركة .

— « التمهيد » لابن عبد البر . وأهميته من ضبط الوقائع والتواريخ والأنساب لا تخفى على دارس .

— « الاستيعاب » له . وقد أثبت فيه الصحبة لرجال . ونفاها عن آخرين وأستدرك على المشاركة ، وناقش وبين وفصل . بحيث يعتبر أحد الاصول المعتمدة في هذا الباب ، والحال أن مؤلفه لم يبارح الاندلس .

— « كتاب الكنى » له .

— « الأنساب » له .

— « جهرة انساب العرب » لابن حزم .

— « التعديل والجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح » لابي الوليد الباجي . ولا يخلو كتاب في تراجم رجال الصحيح من النقل عنه .

— « تقييد المهمل وتمييز المشكل » لابي علي الجبائي المتوفى سنة 489 ويعتبر أصل الاصول فيها يرجع الى شرح الغوامض والمبهمات والمشكل من اسماء رجال الصحيحين ، وكناهم والقابهم . الخ . ثم التنبيه على الاوهام الواقعة من رواية الكتابين عن الشيخين فيما يرجع الى ما تقدم . بحيث يعتبر صدور مثل هذا الكتاب غريبا من شخص لم يرحل عن الاندلس .

— « مشارق الانوار » للقاضي عياض . وقد أربى فيه على شيخه الجبائي وزاد وأفاد في هذا المعنى فوائد لا توجد عند غيره . وهو الآخر لم يبارح المغرب والاندلس .

— « لسان البيان عما في كتاب أبي نصر الكلاباذي من الاغفال والنسيان » لابي عبد الله بن يربوع الاشيلي المتوفى سنة 522 . وهو استدراك على كتاب الكلاباذي في رجال البخاري .

— « المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج » له .

— « الاعلام بما في المؤلف والمختلف للدارقطني من الاوهام » لابي محمد اللخمي الرشاطي المري .

ويكفي أنه استدرك على الدارقطني حافظ الدنيا .

— « أنساب الرواة » له .

— « غوامض الاسماء المبهمة » لابي القاسم بن بشكوال في عشرة أجزاء .

— « أخبار الاعمشي » له .

— « أخبار النسائي » له .

— « أخبار المحاسبى » له .

— « أخبار اسماعيل القاضي » له .

— « أخبار ابن وهب » له .

— « أخبار ابن المبارك » له .

— « الروض الانف » للسهيلى . وأهميته في تحقيق الوقائع وشرح الغوامض وضبط التواريخ ، والاسماء والانساب لا تخفى على باحث .

— « بيان الوهم والايهام » لابي الحسن بن القطان الفاسي ، وقد أتى فيه بما يتعجب منه في هذا الباب كما بينت ذلك بتفصيل في الاطروحة التي حضرتها عنه بعنوان : « علم العلل في المغرب من خلال كتاب بيان الوهم والايهام لابن القطان » يسر الله مناقشتها وأزاح العوائق عن طريق دار الحديث الحسنية عمرها الله .

ولم أتعرض هنا لفهارس المقاربة ورحلاتهم ، ومعطياتها في هذا المضمرة . فان لها مقالا خاصا أو بحثا مفردا ان شاء الله .

ولنتختم هذا العرض الوجيز بنبرة عن :

— « الحافل في تذييل الكامل » لابي العباس النباتي الذي تقدمت الإشارة اليه :

يعتبر « الكامل في الضعفاء » لأبي أحمد بن عدي الجرجاني . الذي يقع في عشرين مجلدا ، أجمع كتاب في موضوعه . وعليه بني الذهبي كتابه « ميزان الاعتدال » حيث استدرك من أغفلهم ابن عدي ، وأضاف من جاء بعد ابن عدي من الرجال ، ومن أهم مصادر الذهبي في استدراكه على الأصل ذيله المسمى « بالحافل » لابن الرومية الأشبيلي ، كما قال في مقدمة « الميزان » : « ... فهذا كتاب الفته بعد كتابي المنعوت « بالمعنى » وطولت فيه العبارة ، وفيه عدة من الرواة زائد على من في المعنى ، زدت معظمهم من « الحافل المذيل على الكامل » .

ثم كان « الحافل » من أهم مصاور زيادات ابن حجر في « لسان الميزان » على الذهبي . كما في الأمثلة التالية :

لسان الميزان 21/1 : « أباء بن جعفر النجيري ... أورده الذهبي في ذيل الضعفاء . فقال : كذاب كان بالبصرة ، كذا أورده تبعاً للنباتي في « الحافل ذيل الكامل » .

لسان الميزان 41/1 : « إبراهيم بن بكر الشيباني الأعور كوفي .. تبع فيه المصنف - أي الذهبي - صاحب الحافل » .

لسان الميزان 331/1 : « أخشن السدوسي عن أنس . قال الموصلي : حديثه ليس بالقائم ، روى عنه عبد المومن بن عبد الله السدوسي . قاله النباتي في الحافل . قال : ولم يخرج الموصلي من عهد عبد المومن » .

لسان الميزان 369/1 : « إسحاق بن كثير من التابعين ... ولم يذكر له الأزدي شيخاً سوى اسماعيل بن مسلم . وتعبه النباتي بأن شيخه هذا هو اسماعيل بن سليمان الأزرق ، وليس بحجة » . وهكذا نجد « الميزان » و « لسانه » لعلمي هذا الشأن مملوئين بالنقل عن الحافل واعتماده . وتسليم كلامه في الرواة المشاركة .

العنصر الثالث : قضية ابن خلدون :

إذا لاحظ الحافظ ابن حجر على ابن خلدون أنه لا يحزر تاريخ المشاركة فهي ملاحظة ينبغي أن تقصر على ابن خلدون وحده ، ولا تتعدى إلى غيره فيجعل حجة على المغاربة كلهم .

نعم باعتباره أن لكل قاعدة شواذ كما يقال ، والاستقراءات تكون في معظمها أغلبية . فقد وجد مغاربة قلائل مثل ابن خلدون يهتمون في أمور المشرق ، كابن حزم على جلالته وحفظه وأطلاعه . فقد ألف ابن القطان الفاسي ، كتابا انتقد فيه أوهام ابن حزم في « المحلى » في أسماء الرجال ، وأنسابهم ، وفي التواريخ وما إلى ذلك . نقل جملة وافرة منه في كتابه « بيان الوهم والإيهام » والحق أن بعض تلك الأوهام فاحش . وكذلك ألف بعض المتأخرين من علماء المشرق ، وهو السيد أحمد رافع الطهاوي المصري المتوفى سنة 1354 كتاب « المسعى الحميد إلى بيان وتحرير الاسانيد » كشف فيه عن أوهام غريبة في إحدى الفهارس المغربية المشهورة . وتوجد كذلك أوهام هنا وهناك لبعض المغاربة . ولكن كل ذلك يعد من الشواذ التي لا تقدر في النتيجة العامة المستخلصة مما تقدم على أن ابن حجر كان سىء الرأي في ابن خلدون بصفة خاصة . ولا مجال لذكر تفاصيل ذلك الآن . ولنكتف بأشارة عابرة ذكرها الحافظ السخاوي في « الاعلان بالتوبيخ » حيث قال :

« . . . وكذا مدح تاريخ ابن خلدون صاحبه التقى المقريزي . . . » ولم يوافق شيخنا (أي ابن حجر) إلا في بعض . وحق أنه لم يكن مطلعا على الأخبار على جليتها ، ولا سيما أخبار المشرق . وهو بين لمن نظر في كلامه .

وقال : « كان ابن خلدون يجزم بصحة نسب بني عبيد الذين كانوا خلفاء بمصر ، وشهروا بالفاطمييين إلى علي رضي الله عنه ويخالف غيره في ذلك ويدفع ما نقل عن الأئمة من الطعن في نسبهم ويقول : إنما كتبوا ذلك المحضر مراعاة للخليفة العباسي . . قال شيخنا (أي ابن حجر) : وابن خلدون كان لانحرافه عن آل علي يثبت نسبة الفاطمييين إليهم لما اشتهر من سوء معتقد الفاطمييين ، وكون بعضهم نسب إلى الزندقة وادعى الإلهية كالحاكم ، وبعضهم في الغاية من التعصب لمذهب الرفض حتى قتل في زمانهم جمع من أهل السنة . وكان يصرح بسب الصحابة في جوامعهم ومجامعهم ، فإذا كانوا بهذه انمثلة . وصح أنهم من آل علي ، حقيقة التصق بآل علي العيب ، وكان ذلك من أسباب النفرة عنهم ، نسأل الله السلامة . »

فاتضح أن احتجاج المقرئ بكلام ابن حجر في ابن خلدون على المغاربة عموما . هو احتجاج في غير محله . والله اعلم .

القسم الثاني : النماذج

أورد ابن حزم في « المحلى 9/1 » حديثا من طريق وهب بن مسرة عن محمد بن وضاح ، فكتب العلامة المحدث الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - تعليقا من جملته : « وهب هذا هو أبو الحزم التميمي . كان حافظا للفقه والحديث والعلل ، فاضلا ورعا ، أخذوا عليه هفوة في الكلام في القدر » .

ولا شك ان الشيخ أخذ هذا الكلام عن الحافظين الناقلين : الذهبي وابن حجر ، فقد قال الذهبي في « الميزان » 47/4 :

« محمد بن مفرج القرطبي ، قال ابن الفرضي : ترك لانه كان يدعو الى بدعة وهب بن مسرة » .

وقال ابن حجر في « اللسان » 387/5 ، متما كلام الذهبي :

« وهب كان قدريا ، وفي المغاربة : محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج من الحفاظ يحرر ترجمته ، هل هو المراد هنا أو غيره ؟ وقد نسب هذا الحفاظ الى جده الأعلى مفرج في عدة أسانيد ، فالظاهر انه هو ، وكانت وفاة هذا الحفاظ سنة 380 . وقد اتنى عليه بالحفظ والضبط جماعة من الأئمة . منهم : ابن الفرضي ، وابن عفيف والحميدي ، وذكر من جملة تصانيفه : « فقه الحسن البصري » في سبع مجلدات .

وقال في ترجمة وهب بن مسرة من « اللسان » 231/6 :

« وهب بن مسرة التميمي أبو الحزم من العلماء بالفقه والحديث ،

وتكلم في شيء من القدر ، فعابوا عليه ، وتبعه جماعة على مقالاته ، مات سنة 346 » .

والملاحظ ان الذهبي وهم في وهب بن مسرة فتبعه ابن حجر مزيّا وهمه ومضيّا اليه اوهاما أخرى فنتج عن ذلك سلسلة من الاغلاط .

اولها : ان ههنا اربعة اشخاص جعلهم الذهبي ثلاثة ، وابن حجر اثنين . وهم :

1) محمد بن عبد الله بن مسرة القرطبي .

(2) وهب بن مسرة الحجاري .

(3) محمد بن مفرج الفني .

(4) محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج الحافظ .

ولا علاقة لاحد هؤلاء الاربعة بالآخر لا من قريب ولا من بعيد كما سيظهر بعض ذلك من :

ثاني الاغلاط : ان الذي نسب الى القدر والاعتزال وخالف رأي الجماعة بالاندلس ، وظهر بمذهب جديد في الاصول ، فأحرقت كتبه ، وجرح اتباعه ، هو : محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح الجبلي . وهو من اهل قرطبة وبها مات سنة 319 هـ .

أما وهب بن مسرة العالم السني المحدث الحافظ راوية ابن وضاح وتلميذه الملازم له ، فهو : وهب بن مسرة بن مفرج بن حكم التميمي من اهل وادي الحجارة فكان يعرف بالحجاري ، وبها أقام ولم يدخل قرطبة الا للسمع أو اسماع اصول ابن وضاح . وتوفى سنة 346 هـ . فهو أبعد الناس عن التهمة التي ألصقها به الحافظان الذهبي وابن حجر .

ثالثها : أن محمد بن مسرة المبتدع له بالاندلس شهره كبيرة وقصص ماثورة بحيث يستغرب خفاء شأنه على مثل الذهبي مؤلف « تاريخ الاسلام » العظيم ، حتى يخلط بينه وبين وبين وهب بن مسرة والحال انه لا رابطة تجمعهما ، والغالب انه تحرفت عليه نسخة « المدارك » للقاضي عياض ، فقد نقل في ترجمة وهب من « تذكرة الحفاظ » 3 / 890 عن عياض قوله فيه : « بدت منه هفوة في القدر » مع أن عياضاً قال في ترجمة وهب من المدارك 4/ 452 . ط . بيروت عكس ذلك . قال : « وله كتاب في السنة وأثبت القدر » ولم يتعرض لهفوة ولا غيرها . بل وصفه بأنه : « كان حافظاً للفق بصيراً به وبالحديث بصراً حسناً ، ضابطاً لكتبه ، مع ورع وفضل ودارت عليه الفتيا بموضعه وسمع عليه عالم عظيم واليه كانت الرحلة في حياته » .

وعلى فرض انه بدت منه هفوة ، فالفهوه بمجرد ما لا تقتضي ان يكون داعية الى مذهب . وله اتباع يتركون وتطرح رواياتهم . مع أن الله يعلم انه

برىء من الهفوات . بولو بدت منه اقل هفوة في المعتقد لطرحة الاندلسيون قاطبة ، ولما شدوا الرجال اليه ، واستقدموه الى قرطبة للسمع منه . كما يعلم من تشددهم البالغ في هذا الباب ولما ملأ ابن حزم كتبه من روايته ، وقد اشترط في اول « المحلى » ان لا يحتج فيه الا بحديث صحيح عنده . ومعلوم ان خبر الاحاد الصحيح عنده - بصرف النظر عن كونه في الصحيحين او غيرهما - يفيد عنده العلم لا الظن ، ولا يفيد العلم عنده الا ورواته سالمون من كل ما يقدر في العدالة التي من اهم مفاهيمها عنده مجانية البدع .

وهكذا راح وهب بن مسرة ضحية اشتراكه في النسبة الى « مسرة » مع محمد بن مسرة الفيلسوف ، فأدخله ابن حجر في « لسان الميزان » المخصص للمتهمين والضعفاء ، وذلك ظلم له نتج عن عدم استخدامه هو والحافظ الذهبي - رحمهما الله - لما يستخدمانه بالنسبة الى المشاركة في التمييز بين المؤلف أسماؤهم وانسابهم ، والحال ان التشابه يكون كاملا في الاسم واسم الاب والنسبة والبلدة والزمان . ومع ذلك يميزان بين عدد كبير من الرواة على هذا الشكل ، لا بين رجلين لا علاقة بينهما الا التشابه في اسم اب هذا . وجد هذا .

رابعها : محمد بن مفرج الذي نقل الذهبي عن ابن الفرضي انه ترك لانه يدعو الى بدعة (وهب) بن مسرة . لا بأس من الاتيان بنص ابن الفرضي فيه ليزداد هذا الامر وضوحا .

قال ابن الفرضي في « تاريخه » 84/2 : « محمد بن مفرج بن عبد الله بن مفرج المعافري ، من اهل قرطبة ، يكنى ابا عبد الله ، ويعرف بالفني . سمع من قاسم بن أصبغ وغيره ، ورحل الى المشرق ، فسمع بمكة من ابن الاعرابي ، وبمصر ، من عبد الملك بن محمد بن بحر بن شاذان الجلاب ، ولقي بها ابا جعفر أحمد بن محمد بن النحاس ، فروى عنه تليفه في أعراب القرآن . وفي المعاني ، والناسخ والمنسوخ ، وغير ذلك ، وهو أول من أدخل هذه الكتب الاندلس رواية ، وكان يعتقد مذهب ابن مسرة ، ويدعو اليه ، وكان قليل العلم . حدث وسمع الناس منه ، ثم ترك الناس الاخذ عنه ... » .

فلم يقل ابن الفرضي انه دعا الى بدعة وهب بن مسرة ، بل قال ابن مسرة فقط ، وابن مسرة معروف من هو بالاندلس . وقد ترجم له ابن الفرضي قبل ذلك 41/2 ترجمة بين فيها امره . ومما جاء فيها : « اتهم بالزندقة ، فخرج فارا ، وتردد بالمشرق ، فاشتغل بملاقة اهل الجدل واصحاب الكلام والمعتزلة ، ثم انصرف الى الاندلس ، فظهر نسكا وورعا ، واغتر الناس بظاهره ، فاختلفوا اليه وسمعوا منه ثم ظهوروا على سوء معتقده . وفتح مذهبه ، فانقبض من كان له ادراك وعلم . وتمادي في صحبته آخرون غلب عليهم الجهل فدأنوا بنحلته » .

فلا أدري من أين جاء استنتاج ان ابن مسرة الذي تبعه محمد بن مفرج هو وهب ؟

خامسها : وهي تخص الحافظ ابن حجر وحده - : انه وقف على تاريخ ابن الفرضي ، لانه ينقل عنه كثيرا في كتبه . وقد رأينا قول ابن الفرضي في ابن المفرج هذا : انه كان قليل العلم . ولما استنتج ابن حجر ان ابن مفرج هذا هو محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج . قال :

١ - انه من الحفاظ .

ب - اثنى عليه الائمة ، منهم : ابن الفرضي ، وابن عفيف ، والحميدي بالحفظ والاتقان .

ج - تتبع فقه الحسن البصري (وحده) في سبع مجلدات .

فهل يكون الحافظ الذي هذا شأنه ، قليل العلم ؟

سادسها : وهي تحض ابن حجر كذلك قوله في ابن مفرج : « وذكر المصنف - يعني الذهبي - في الحفاظ ان ابن الفرضي روى عنه وأنه روى عن وهب بن مسرة ، فالظاهر انه هو » .

فقد استنتج ان ابن مفرج الفني هو ابن مفرج الحافظ ، ورتب استنتاجه على النحو الذي ذكر وهو غريب لأميرين .

الاول : ان الذهبي لم يذكر في ترجمة ابن مفرج الحافظ من « التذكرة » 1007/3 . انه روى عن وهب بن مسرة . ولا ذكره في شيوخه حتى يستنتج ما استنتج ، بل لم يذكر احد ان ابن مفرج الحافظ روى عن وهب ابن مسرة ، لا ابن الفرضي تلميذه ، ولا الحميدي ولا عياض ، ولا غيرهم ، وان كانت لا تستحيل روايته عنه اذ توفي وهب سنة 364 وابن مفرج 380 هـ ، ولكن لم يذكروا انهما اجتمعا .

الثاني : الاكتفاء بالرواية عن شيخ ما في تحديد شخص الراوي . غريب في حد ذاته . لان ذلك انما هو عندهم من جملة القرائن والمرجحات ، وليس اصلا مستقلا في التعريف بالراوي .

وبعد : فان اسم « مفرج » شائع جدا بالاندلس ، وفي علمائهم عدد كبير ممن اسمه او اسم ابيه او جده : « مفرج » وكتب تراجمهم من كتاب الخشني الى « الاحاطة » لابن الخطيب . طافحة بهذا الاسم . ولا زالت اسر اندلسية في شفشاون ووطنجة تحمل اسم « مفرج » الى الآن .

وقد ترجم ابن الفرضي في تاريخه فيمن ترجم لهم ممن يحمل هذا الاسم : لمحمد بن مفرج الفني احد اتباع ابن مسره . ولشيخه محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج الحافظ الكبير الرجال ، في الجزء الثاني ص 95 . ومما قاله في ترجمته : « ... وكان حافظا للحديث ، عالما بعلمه . بصيرا بالرجال ، صحيح النقل جيد الكتاب على كثرة ما جمع ، سمع منه الناس كثيرا ، والبيت الاختلاف اليه والسماع منه ، من سنة تسع وستين ، الى ان اعتل علته التي توفي بها ، واجاز لي جميع ما رواه غيره مرة ، وكتب لي ذلك بخطه ، ولا خي » . فاطن انه لا محال للاشتباه بعد هذا بينه وبين اي « ابن مفرج » آخر كما انه لا مجال للاشتباه بين وهب بن مسرة الحجاري الحافظ وبين محمد بن مسرة القرطبي الفيلسوف .

بقية النماذج في العدد المقبل ان شاء الله .